العرب
الجمعة 2020/12/18
السنة 43 العدد 11915

براءات رقمية للحاصلين على لقاح كورونا تعمق عدم المساواة

ربط الرعاية الصحية ببطاقات الهوية أكبر معضلة تواجه الحكومات ما يثير المخاوف بشأن الخصوصية والمراقبة

ينطوي الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها على عواقب إيجابية واسعة النطاق إذا ما استنجدت بها حكومات الدول في الأزمات، كالتي يعيشها العالم اليوم مع الجائحة بعد بدء توزيع لقاحات كورونا حول العالم. ورغم ظهور اتجاهات لعدة بلدان بإصدار شهادات رقمية لمعرفة الأشخاص الذين حصلوا على اللقاح، إلا أنها تعني زيادة معدلات انعدام المساواة مع الفقراء وأيضا قد تعيق الكثيرين أثناء التنقل.

لندن – تهدّد الضغوط من أجل إثبات الهوية والشهادات الرقمية باستبعاد الفئات الفقيرة والضعيفة من لقاحات كوفيد – 19 مع نشرها في جميع أنحاء العالم، والفوائد التي تأتي معه، الأمر الذي اعتبره حقوقيون معضلة قد تزيد من تعميق الهوة بين الفئات الاجتماعية ولاسيما الفقراء.

رامان جيت سينغ شيما

الشهادات الرقمية ستمس الحق في الخصوصية والتنقل

وأعلنت الهند خلال الأسبوع الحالي عن إرشادات تتعلق بالمرحلة الأولى من العملية التي من المقرر أن تشمل 300 مليون شخص وتتطلب من المؤهلين التسجيل عبر الإنترنت أولا بتحميل وثائق الهوية، بما في ذلك بطاقة الهوية الرقمية "آدهار".

ويأتي ذلك بينما قال اتحاد النقل الجوي الدولي، إنه سيطلق تصريح سفر صحي رقميا في مطلع العام المقبل وسيشمل بيانات التلقيح الخاصة بالركاب. لكن، قد يعني الإصرار على بطاقة هوية رقمية للحصول على اللقاح أو الشهادات كدليل على تلقيه، استبعاد بعض الأشخاص ويثير هذا مخاوف بشأن الخصوصية والمراقبة.

وثمة اعتماد لهذه الإجراءات الجديدة دون إيلاء الكثير من الاهتمام لحقوق الإنسان أو تأثيرها التمييزي، بحسب ما أكّد توم فيشر، وهو باحث في منظمة الخصوصية الدولية غير الربحية، الذي رجّح أن تظل مثل هذه المتطلبات قائمة لفترة طويلة بعد نهاية الوباء، مما يزيد من ترسيخ التحيّز.

ويمثل ربط الرعاية الصحية بالبطاقات الوطنية مشكلة كبيرة، وقال فيشر لوكالة رويترز "يمتد مدى وصول بطاقة الصحة الرقمية إلى ما هو أبعد من المطار أين يفتقر الملايين حول العالم إلى هذه الأنظمة، وغالبا ما يكونون المستبعدين".

ويعدّ الوصول إلى اللقاحات مشكلة بالفعل، وقد لا تشمل العملية الضرورية تسعة من كل عشرة أشخاص في العشرات من الدول الفقيرة خلال العام المقبل لأن الدول الغنية خزّنت جرعات أكثر مما تحتاج، وهو أمر أكده نشطاء خلال الأسبوع الماضي.

وفي نفس الوقت، تطرح المزيد من شركات التكنولوجيا شهادات رقمية يمكن لأرباب العمل وشركات الطيران وغيرهم الوصول إليها على الهواتف الذكية قبل التوظيف والسفر والسماح للمتقدّمين بها بالمشاركة في أنشطة أخرى.

خلق الحواجز

فيما قالت إسرائيل إنها تخطط لإصدار "جواز سفر أخضر" لأولئك الذين يحصلون على اللقاح، مما سيمنحهم سهولة الوصول إلى المطاعم والفعاليات الثقافية ويُعفيهم من قواعد الحجر الصحّي أو إجراء التحاليل قبل السفر، أشارت وزارة الصحة في الهند إلى أن كل شخص يلقّح سيحصل على شهادة إلكترونية تعتمد على رمز الاستجابة السريعة.

وفي هذا الإطار، قال مدير سياسة آسيا في منظمة أكسس ناو غير الربحية للحقوق الرقمية، رامان جيت سينغ شيما، إن "مثل هذه الشهادات الرقمية يمكن أن تمس الحق في الخصوصية والحركة وتؤثر على الحياة اليومية".

ويرى شيما أن اعتماد الشهادات الرقمية في السفر أمر مقلق ستترتب عليه آثار على حقوق الإنسان الأساسية، فهو يحد من الحق في السفر، كما أنه لا يوجد وضوح بشأن الغرض الذي سيتم استخدامها فيه، وما إذا كان سيتم ربطها بقواعد البيانات الأخرى.

وتحتاج أي شهادة لقاح إلى تنظيم دقيق، مع تحديد واضح ومحدد الغرض للتحقق مما إذا كان شخص ما قد تلقى اللقاح. ولا ينبغي استخدامها للحد من السفر أو سبل العيش أو المشاركة المجتمعية، وفق المختصين.

ويبقى نشطاء الحقوق الرقمية في الهند قلقين بشأن الحاجة إلى التسجيل المسبق للقاح في المرحلة الأولى التي ستغطي من تجاوزوا الخمسين سنة. ووفقا لإرشادات الحكومة الصادرة هذا الأسبوع، لا يوجد شرط للتسجيل الفوري.

وهذه المرحلة وفق أسامة منزار، مدير مؤسسة التمكين الرقمي غير الربحية في دلهي، تخاطر باستبعاد الملايين من الأشخاص الذين لا يمتلكون هاتفا ذكيا أو جهازا رقميا آخر، أو يفتقرون إلى القدرة على استخدام التكنولوجيا.

وللهند بالفعل بنية لقاحات تحتية قوية ساعدت في القضاء على شلل الأطفال، وتقدم خدماتها لسكان الريف والمهمّشين الذين لا يستخدمون هواتف ذكية ولكن الإصرار على التسجيل للحصول على اللقاح ببطاقة هوية "لن يؤدي إلا إلى خلق فجوة بين أولئك القادرين على متابعة التعليمات والذين لا يستطيعون. ولا ينبغي أن نضع حواجز أمام مساعي الحصول على اللقاح".

مشكلة المرحلة

على الصعيد العالمي، يبلغ استعمال الهواتف الذكية حوالي 42 في المئة فقط، وتطال هذه الفجوة الرقمية البلدان الغنية أيضا، وهو ما برز أثناء الوباء عندما تحول العمل والدراسة إلى الإنترنت (عن بعد).

وتعدّ الفجوة أوسع في بلدان مثل الهند أو إندونيسيا، التي تفكّر في إصدار ما يسمى بجوازات سفر "الحصانة" التي تظهر ما إذا كان شخص ما قد أصيب بالفايروس أو تلقى لقاحا.

وتقول سويذا توتابالي، من دالبرغ لاستشاريي التنمية العالمية، إن ربط تسجيل اللقاح في الهند ببطاقة الهوية الرقمية "آدهار" يمثل مشكلة لأن قاعدة البيانات غير مكتملة، وتواجه مشاكل في التوثيق من حين لآخر.

وأظهر بحث الشركة الاستشارية أنه بعد أكثر من عقد من إطلاق المنصّة لا يزال حوالي 102 مليون شخص غير مرسّمين فيها، بما في ذلك 30 في المئة من السكان المشردين في البلاد وأكثر من ربع مواطنيها من الجنس الثالث. وقالت توتابالي "لا ينبغي أن نستخدم الهوية لاستبعاد الأشخاص. ويجب اعتماد عمليات بديلة بسيطة".

والسلطات الإندونيسية تؤكد أنه يمكن اعتماد بطاقات هوية أخرى، وأن تتبع عمليات التلقيح من خلال قاعدة بيانات رقمية مخصصة مرتبطة بآدهار لتجنب التكرارات.

ويعتقد المختصون أن قاعدة المعطيات، التي تركز البيانات البيومترية والسجلات الصحية وغيرها من المعلومات الشخصية الحساسة، ستعمق التمييز وتخاطر بإنشاء بنية تحتية دائمة للمراقبة الصحية.

ويؤكد شاما أنه إذا تم دمج قاعدة بيانات اللقاحات مع قاعدة بيانات أخرى، أو إذا سُمح باستغلالها بما يتجاوز المتطلبات المحدودة للصحة والحجر الصحي، فسيكون هناك توسع تدريجي للمشروع خارج نطاقه الأصلي، وهذا ممكن مع أي شهادة لقاح رقمية، بما في ذلك شهادة تخطط لها منظمة الصحة العالمية.

ويعمل المنتدى الاقتصادي العالمي على تطوير برنامج آخر وقع تجريبه في شهر أكتوبر الماضي على رحلات كاثي باسيفيك والخطوط الجوية المتحدة (يونايتد إيرلاينز)، ويُطرح الآن على نطاق واسع. وأوضح أنه يمكن الوصول إلى بيانات اللقاح "دون الكشف عن أي معلومات أساسية أخرى تتعلق بالصحة الشخصية".

حملة التقليح العالمية قد تعمق الهوة بين الفقراء والأغنياء

إجراءات متنوعة

- **الهند: ستمنح كل شخص يلقح شهادة إلكترونية بها رمز الاستجابة السريعة**
- **إسرائيل: ستصدر «جواز سفر أخضر» لكل من تم تلقيحه**
- **إندونيسيا: ستصدر جوازات سفر «الحصانة» لكل من أصيب بالفايروس أو تلقى لقاحا**

وقال نائب الرئيس الأول، نيك كارين، إن تطبيق اتحاد النقل الجوي الدولي سيلتزم "بأعلى معايير حماية البيانات"، مع سيطرة الركاب الكاملة على خصوصياتهم، مشيرا إلى أنه بالنسبة إلى أولئك الذين لا يرغبون في استخدام بطاقة السفر، سيظل الخيار التقليدي المتمثل في الاستظهار بوثائق لموظفي شركة الطيران للتحقق منها متاحا.

انفراجة السودان في ملف الإرهاب غير مكتملة بسبب كوابح قانون «غاستا»

طغت حالة من الارتباك على المشهد السياسي السوداني بعد إعلان شطب اسم البلاد من قائمة الدول الراعية للإرهاب، لكن تلك الخطوة تصطدم مع رغبة الولايات المتحدة ترك الباب مواربا، بما يتيح رفع دعاوى قضائية جديدة وفقا لقانون العدالة ضد الإرهاب (غاستا)، الذي أقره الكونغرس منذ أربع سنوات.

الخرطوم – تضغط السلطة الانتقالية السودانية باتجاه تمرير تشريع "السلام القانوني"، الذي يمنح الدولة حصانة ضد الملاحقات المتعلقة بأعمال إرهابية نُفذت في الماضي، ولم تحرز تقدما ملموسا حتى الآن، ما يعني أن الملف سيكون معرضا لمزيد من النقاشات، بعد استلام الإدارة الأميركية الجديدة مهام عملها في العشرين من يناير المقبل.

منتصر الطيب

واشنطن أبقت ورقة الحصانة بيدها كنوع من الاحتياط

درة قمبو

السلطة الانتقالية تواجه مشاكل ما لم تُسوِ الملف تماما

ويمنح قانون العدالة ضد الإرهاب (غاستا) المحاكم الأميركية الحق في استجواب الجهات أو الدول، التي تساهم أو تشارك في تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر لأشخاص أو منظمات تشكل خطراً داهماً على أمن الولايات المتحدة، أو ارتكبت أعمالا تهدد سلامة مواطنيها، وهو ما يرتكن إليه ضحايا 11 سبتمبر في الدعاوى القضائية المرفوعة ضد السودان.

ويسمح شطب السودان من اللائحة بتحريك الأموال المجمدة في الخارج خلال عهد الرئيس السابق عمر البشير، والموضوعة في محافظ مؤقتة ومعاملات سرية، وهو أمر يشجع محامي ضحايا أحداث نيويورك على تحريك دعاوى للحصول على تعويضات، وسط اعتراضات لنواب في الكونغرس على المبلغ الذي توصلت إليه السلطة الانتقالية وإدارة ترامب.

ووقعت الخرطوم اتفاقية مطالبات ثنائية مع واشنطن الشهر الماضي نصت على شطب السودان من قائمة الإرهاب وتمرير قانون "السلام القانوني" مقابل دفع 335 مليون دولار لتسوية ضحايا تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا والهجوم على المدمرة كول، واغتيال موظف بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الخرطوم مطلع عام 2008.

وعلى السلطة الانتقالية الاستعداد للتحرك في مسارات مختلفة لإقناع إدارة الرئيس جو بايدن، بأهمية غلق الملف تماما، حال فشلت المباحثات التي تُجريها أطراف إقليمية عدة تستهدف التسوية قبل مغادرة الرئيس دونالد ترامب موقعه في البيت الأبيض، وهو ما يكبل حركة السودان السياسية والاقتصادية ويجعله عرضة للضغوط مجددا.

وتمسك الخرطوم بورقة التطبيع مع إسرائيل مقابل منحها الحصانة السيادية، لكنها قد تفقد مفعولها، إذا لم يكن هناك اهتمام أميركي من إدارة بادين بهذا الملف، بالتالي على السودان الدخول في دائرة مضنية من المفاوضات مع نواب الكونغرس الذين يربطون بين التحول الديمقراطي في السودان، وبين الاتجاه نحو تسوية الملف بشكل كامل.

وقال القيادي بتجمع المهنيين السودانيين، منتصر الطيب، إن "الإدارة الأميركية أبقت على الإمساك بورقة الحصانة السيادية بيدها كنوع من الاحتياط، حال حدوث انتكاسة في ملف التحول الديمقراطي، والضمانة الحقيقية لعدم تحريك تلك الورقة يتمثل في عدم وجود شخصيات في السلطة لها علاقة بنظام البشير وجرائمه في السودان".

ولم يستبعد الطيب في تصريح لـ"العرب" أن تمنح واشنطن السلطة الانتقالية فرصة لإصلاح علاقاتها الخارجية وتراقب عن كثب علاقة المدنيين والعسكريين، وتتابع ملف التعامل مع الشخصيات المتورطة في عمليات إرهابية، مازالت موجودة داخل السودان، بالتالي من الصعب غلق ملف الإرهاب خلال فترة وجيزة.

وأوضح الطيب، أن إحداث إصلاحات داخلية ليس بيد الولايات المتحدة، وممارسة ضغوط لحل قضية ملكية الشركات وتبعيتها للقوات المسلحة والدعم السريع لن تؤدي إلى شيء، بل تضاعف من التعقيدات في العلاقة بين البلدين على المدى المنظور.

إجراءات أميركية منقوصة

وكشفت دوائر سياسية لـ"العرب"، أن هناك ربطا أميركيا ضمنيا بين إنجاز ملف السلام الشامل عمليا وضم حركتي عبدالواحد محمد نور وعبدالعزيز الحلو، إلى الاتفاق الذي جرى توقيعه بجوبا أكتوبر الماضي، وبين غلق ملف عقوبات الإرهاب بشكل كلي، فطالما استمرت الأوضاع دون حل نهائي في أقاليم الهامش سوف تبقى هناك بيئة داعمة لإفراز عناصر إرهابية مؤثرة.

وتتعارض هذه الرؤية مع تقديرات المكون العسكري في السلطة الانتقالية، حيث يعتقد أن إنهاء الملف حاليا يتيح للبلاد الحصول على فرص استثمارية أكبر والدخول في شراكات قوية تسهم في إنهاء معاناة أقاليم الهامش التي تضررت بفعل عزل السودان عن المنظومة الدولية طيلة سنوات، وعدم منح حصانة سيادية أو إقرار عقوبات جديدة مما يعني استمرار الأزمة الاقتصادية.

وثمة مشكلة دقيقة تتمثل في أن استمرار الملاحقات القضائية ضد السودان في المحاكم الأميركية يدعم استمرار رقابة وزارة الخزانة على عمليات الدعم والتمويل القادمة من بنوك دولية إلى السودان، ويعرقل بعض تعاملاته مع المصارف الخارجية.

ويجعل تسليط سيف التعويضات على رقبة السلطة في الخرطوم غير قادرة على جذب الاستثمارات في قطاعات ذات تمويل مرتفع، مثل النفط والتعدين والكهرباء، نتيجة عدم الثقة في اقتصاد قد يكبل بأعباء إضافية.

وقالت المحللة السياسية درة قمبو، إن السودانيين استفاقوا على أزمة وجود بلدهم تحت طائلة العقوبات الدولية، وحالة الفرح بدت منقوصة إذ أدركوا أن الخرطوم قد تكون أمام دوامة جديدة من الضغوط، التي ستكون لها انعكاسات سلبية على الأوضاع الداخلية، وربما تتخذها الأطراف المتمسكة بالسلطة كذريعة لخدمة أغراضها، والإيحاء بأن هناك مؤامرات تستدعي تقوية القبضة الأمنية.

وأشارت لـ"العرب"، إلى أن السلطة ستواجه مطبات عديدة خلال الفترة المقبلة، طالما أن ملف العلاقات مع الولايات المتحدة تحكمه ألاعيب ومناورات سياسية، في ظل الرفض الأميركي لتسوية ملف دعم السودان للإرهاب تماما.

ويحذر متابعون، من مغبة السيناريوهات الأميركية المقبلة مع اختلاف أجندات المدنيين والعسكريين في السلطة بالسودان، ما يجعل الفصل بينهما في يد الشارع الذي يصر على رفض تضخم دور الجيش السياسي في البلاد.

ولفت رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، في تصريحات صحافية، الاثنين، إلى أن مشاركة الجيش في شركات القطاع الخاص أمر "غير مقبول"، وهذه الشركات يجب أن تتحول إلى شركات مساهمة عامة.

وتوقع مراقبون، أن يواجه المكون العسكري ضغوطاً مضاعفة لتخفيف قبضته القوية على شركات حكومية وخاصة، عقب إصدار قانون التحول الديمقراطي قبل وقت قصير من شطب اسم السودان من لائحة الإرهاب، وهو أمر لن يعارضه المكون المدني، ومرجح أن يدعم المحاولات الرامية لتمكينه من السيطرة على موارد الدولة.